اقتصاد

«الحريقة» الليبي يتوقف عن تصدير النفط

طرابلس ـ **العربي الجديد**

توقف ميناء الحريقة الليبي شمال شرقي البلاد عن تصدير النفط لعدم ضخ الخام إلى الميناء، وسط احتدام الصراع بين حكومتين في شرق وغرب ليبيا، أسفر عن إغلاق معظم الحقول. وتهدد أزمة تأججت، الأسبوع الماضي بشأن السيطرة على مصرف ليبيا المركزي بموجة جديدة من عدم الاستقرار في بلد من كبار منتجي النفط.

وقال مهندسان في ميناء الحريقة لوكالة رويترز، أمس السبت، إن الصادرات عبر ميناء الحريقة توقفت بعد تخفيض الإنتاج وشبة الإيقاف الكامل لحقل السرير، وهو مصدر الإمدادات الرئيسي للميناء. وأضافا: «الخزانات شبة فارغة. آخر شحنه خرجت بالأمس من الميناء». وينتج حقل السرير عادة نحو 209 آلاف برميل يومياً. وضخت ليبيا نحو 1,18 مليون برميل يومياً في يوليو/ تموز الماضي. وأعلنت الحكومة المنبثقة من مجلس النواب، ومقرها بنغازي (شرق)، الأسبوع الماضي، «حالة القوة القاهرة على جميع الحقول والموانئ النفطية، وإيقاف إنتاج وتصدير النفط إلى حين إشعار آخر»، احتجاجاً على قيام الحكومة المعترف بها دولياً في طرابلس (غرب) بتكليف مجلس إدارة جديدة لتولي مهمات المصرف المعنيّ بإدارة عائدات النفط، وإعفاء محافظه الصدّيق الكبير. وتسيطر حكومة مجلس النواب المدعومة من مليشيات اللواء المتقاعد خليفة حفتر على حقول تشكل إنتاج ليبيا النفطي بالكامل تقريبا. وتطالب طرابلس بالتراجع تغيير محافظ المصرف المركزي، وهو منصب مهم في دولة تمثل فيها السيطرة على إيرادات النفط مغنما كبيرا لأي فصيل. وكانت المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا، قالت في بيان، الجمعة، إن إغلاق حقول نفطية في الآونة الأخيرة تسبب في فقد 63% تقريباً من الإنتاج الكلي للنفط في البلاد. وذكرت المؤسسة أن إعادة تشغيل الحقول المتوقفة ستتطلب «تكاليف باهظة وجهودا تقنية مضاعفة»، مشيرة إلى أن القطاع النفطي «يُعد العمود الفقري» للاقتصاد الليبي. وشددت على أن «الأسباب التي أدت إلى إقفال النفط لا علاقة لها بالمؤسسة الوطنية للنفط»، مضيفة أن فرق المؤسسة تقيم الخسائر الناجمة عن حالات الإغلاق. وتابعت أن «الإقفالات المتكررة تؤدي إلى فقدان جزء كبير من الإنتاج النفطي، وتتسبب في تدهور البنية التحتية للقطاع وتبدد الجهود المبذولة لتحقيق خطة زيادة الإنتاج». وحتى الأربعاء الماضي، بلغت خسائر إغلاق حقول النفط والغاز أكثر من «120 مليون دولار خلال ثلاثة أيام، وفق بيان لمؤسسة النفط، الخميس الماضي، بينت فيه تراجع معدلات الإنتاج الطبيعي من النفط من مليون و279 ألفا و386 برميلا الاثنين الماضي (يوم بداية الإغلاق) إلى 591 ألفا و24 برميلا الأربعاء الماضي. وتعتمد ليبيا على إيرادات تصدير النفط بنسبة 90%، وتقع معظم الحقول والموانئ النفطية في مناطق إدارة حكومة حماد المدعومة من ميليشيات الشرق بقيادة حفتر. ومنذ منتصف أغسطس/ آب الماضي، تعيش ليبيا توترات على خلفية أزمة إصدار المجلس الرئاسي قرارا بعزل محافظ المصرف المركزي الصديق الكبير (رفض ترك منصبه) وتعيين محمد الشكري مكانه، وهو الإجراء الذي رفضه مجلسا النواب والدولة لصدوره من جهة «غير مختصة» على حد وصفهما.

وإلى جانب أزمة المصرف المركزي الأخيرة، تعيش ليبيا أزمة أخرى منذ ثلاث سنوات متمثلة في صراع بين حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة ومقرها طرابلس، التي تدير منها كامل غرب البلاد، وتحظى باعتراف دولي وأممي، والثانية حكومة حماد، ومقرها بنغازي، وتدير كامل شرق البلاد ومدنا في الجنوب.

كبار سن يصطفون لإجراء مقابلات خلال معرض وظائف في سيول (Getty)

الوظائف تعكس شيخوخة الكوريين

أظهرت بيانات رسمية أن نسبة الوظائف التي يشغلها كبار السن في كوريا الجنوبية وصلت إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق هذا العام. وبلغ المتوسط الشهري لعدد العاملين 28,51 مليوناً خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يوليو/تموز، ومثل الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 60 عاماً أو أكثر نسبة 22,4%، أو 6,39 ملايين شخص، وفقاً لهيئة الإحصاء الكورية. ويعد الرقم هذا العام الأكبر من نوعه على الإطلاق، وتعد النسبة أيضاً نسبة قياسية، وفق ما نقلت وكالة يونهاب الكورية أمس السبت. وبناءً على بيانات الأشهر السبعة، شهد معدل كبار السن العاملين ارتفاعاً مستمراً في السنوات الأخيرة، ليصعد من 16,9% في عام 2019 إلى 21,6% في العام الماضي. بينما كانت النسبة 5,4% فقط قبل 40 عاماً.

انكماش التصنيع في الصين للشهر الرابع

بكين ـ **العربي الجديد**

انكمش قطاع التصنيع في الصين للشهر الرابع على التوالي في أغسطس/آب الماضي، في إشارة إلى أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم لا يزال في وضع غير مستقر خلال الربع الثالث من العام الجاري. وقال المكتب الوطني للإحصاء، أمس السبت، إن مؤشر مديري المشتريات الصناعي الرسمي انخفض إلى 49,1 نقطة من 49,4 نقطة في يوليو/تموز. وكان متوسط توقعات الاقتصاديين الذين شملهم استطلاع لوكالة بلومبيرغ الأميركية هو 49,5 نقطة. وظل المؤشر أقل من علامة الخمسين نقطة الفاصلة بين النمو والانكماش طوال الأشهر الماضية باستثناء ثلاثة أشهر منذ إبريل/ نيسان 2023.

ويواجه اقتصاد الصين البالغ حجمه 17 تريليون دولار صعوبات في ظل الانكماش العقاري الذي طال أمده، والذي يلقي بثقله على المستهلكين والشركات. ومع تزايد التوترات التجارية مع الولايات المتحدة وأوروبا، تتزايد الرياح المعاكسة لقطاع التصنيع. وتستهدف حكومة الرئيس شي جين بينغ نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 5% خلال العام الجاري. وبعد أن اعتُبرت مصنع العالم للمنتجات الرخيصة، تشهد الصين فترة انتقالية في نموذجها للنمو، وتسعى لأن تصبح ضرورية لصناعات التكنولوجيا الفائقة المستقبلية، بما فيها الذكاء الاصطناعي. وبلغت قيمة التجارة الدولية للصين في السلع والخدمات حوالى 4,24 تريليونات يوان في يوليو 2024، مسجلة زيادة بنسبة 12% على أساس سنوي، وفقاً لما أظهرته بيانات رسمية يوم الجمعة الماضي. ومن حيث القيمة الدولارية، بلغت صادرات البلاد وارداتها من السلع والخدمات 317,5 مليار دولار و276,4 مليار دولار على التوالي، مسجلة فائضاً قدره 41,1 مليار دولار، حسب ما ذكرت الهيئة الوطنية للنقد الأجنبي. وقالت اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، وهي أعلى هيئة للتخطيط الاقتصادي في الصين، يوم الجمعة الماضي، إن البلاد تعتزم إزالة مزيد من الحواجز التي تعوق الدخول إلى الصناعات الناشئة من خلال الاستفادة من أدوات السياسات الخاصة لتسهيل تطبيق التقنيات الجديدة. وخلال مؤتمر صحافي، قال لي تشون لين، نائب رئيس اللجنة، إنه ستُنفّذ برامج تجريبية في مناطق رئيسية لقيادة هذه الجهود، مع إدخال تدابير خاصة تهدف إلى تقليص الوصول إلى السوق بشكل تدريجي.

أخبار

صعود بورصة مسقط

ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط حوالي 72 نقطة وأغلق على 4746 نقطة، في نهاية تعاملات الأسبوع الماضي، في موجة صعود جديدة بعد سلسلة من التراجعات التي شهدها المؤشر خلال الأسابيع الماضية. واستفاد المؤشرُ من ارتفاع أسهم العديد من الشركات القيادية

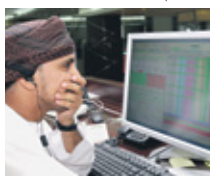

مع تحسّن أحجام التداول وقيمها وصعود الصفقات الأسبوعية المنفذة فوق مستوى 4000 صفقة للمرة الأولى منذ 8 أسابيع، وأدّت هذه المؤشرات إلى بث أجواء التفاؤل في التداولات لتدفع أسعارَ 35 ورقة مالية إلى الصعود مقابل 18 ورقة مالية تراجعت أسعارُها و26 ورقة مالية استقرت عند مستوياتها السابقة. وشهدت بورصة مسقط، الأسبوع الماضي، واحداً من أفضل أسابيع التداول في الربع الثالث من العام الجاري مع تسجيل المؤشرات القطاعية صعوداً جماعياً. وسجلت القيمة السوقية للبورصة مكاسب بـ137,8 مليون ريال (358,2 مليون دولار)، لتصعد إلى نحو 24,55 مليار ريال، وهو أعلى مستوى للقيمة السوقية لبورصة مسقط تاريخياً، وفق تقرير لوكالة الأنباء العمانية، أمس السبت.

قرض لجنوب أفريقيا

أعلن بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة بريكس في بيان، أمس السبت، الموافقة على قرض جديد بقيمة تصل إلى مليار دولار لتمويل مشروعات للمياه والصرف الصحي للمناطق الأكثر فقراً في جنوب أفريقيا. وذلك في إطار منحة البنية التحتية للبلديات في جنوب أفريقيا، وهي منحة مشروطة تستخدمها البلديات لتقليل تراكم الخدمات المطلوبة وتعزيز تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات الأكثر فقراً. كما وافق البنك الذي أنشأته مجموعة بريكس في عام 2015، على قرض بقيمة 150 مليون دولار يقدم بالعملة الصينية إلى بنك «أوف كوميونيكيشنز فاينانشال ليسنغ» الصيني من أجل مشروع لنقل الغاز الطبيعي المسال. وذكر البيان أن القرض المقدم للبنك الصيني سيستخدم في شراء ثلاث ناقلات للغاز الطبيعي المسال على الأقل للمساعدة في الوفاء بالطلب المتزايد على الغاز فائق التبريد في الصين.

إيران تخفض التضخم

قال وزير الاقتصاد والمالية الإيراني عبد الناصر همتي إن حكومة بلاده تولي أهمية كبيرة لأربعة محاور وهي خفض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي، وتقليص فجوة الدخل، وخفض البطالة، مضيفاً في مقابلة متلفزة، وفق ما نقلت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا» أمس، أنه «إذا لم نحقق نتائج في هذه الأمور الأربعة فإن الجهود ستبقى من دون جدوى». وأشار إلى أن 2,4% من النمو الاقتصادي المنشود البالغ 8%، يجب أن يكون من خلال زيادة الإنتاجية في الاقتصاد. وقال: «من أجل استقرار اقتصاد البلاد، ينبغي خفض التدخلات الحكومية والتسعير من قبلها».

هال وناس

كبح الشيك في تونس

قانون جديد للتعاملات المالية يربك الأنشطة التجارية

يخشى طيف واسع من التجار والمتعاملين الاقتصاديين في تونس من انكماش نشاطهم مع تقييد استعمال الشيكات بمقتضى قانون جديد يتضمن ضوابط لإصدار الشيك

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تربك ضوابط قانونية جديدة بخصوص إصدار الشيكات المصرفية والتعامل بها في تونس، تعاملات الكثير من التجار الذين يخشون انكماش نشاطهم التي تعتمد بشكل رئيسي على الشيك، وتحسين الممارسات المصرفية.

ومن المتوقع أن يكبح تطبيق القانون الجديد إصدار الشيكات للدفع المؤجل، حيث لن تقبل المنصة الإلكترونية المزمع إحداثها الشيكات التي لا يؤمن أصحابها المبالغ الكافية لسدادها في أرصدتهم البنكية، وهو ما يراه حاتم الحاجبي تاجر الأجهزة الإلكترونية في سوق المنصف باي (أكبر سوق للأجهزة الإلكترونية في العاصمة تونس)، أنه قد يؤدي إلى تراجع كبير في المبيعات للحد من استعماله وسيلة دفع مؤجلة، موضحاً أن المنصة الإلكترونية للتثبت من كفاية الأرصدة ستوقف تماماً استعمال الشيك وسيلة بيع بالتقسيط. وأشار الحاجبي في تصريح لـ«العربي الجديد» إلى أن أغلب من يقدمون الشيكات كوسيلة ضمان ليس لهم أرصدة كافية عند إتمام عملية الشراء، غير أنهم قادرون على الدفع على المدى القصير.

وأضاف أن «أكثر من 80% من عملاء السوق يسددون مشترياتهم بالتقسيط وهي طريقة تجارية رائجة في تونس، نظراً للظروف الاقتصادية والمالية الصعبة للمواطنين».

ووفق بيانات رسمية، أعلنت عنها وزيرة العدل ليلى جفال مؤخراً، تمثل الشيكات بدون رصيد التي لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف دينار نحو 83% من الصكوك المتداولة، كما تشكل الشيكات التي لا تتجاوز قيمتها ألف دينار نحو 50% منها. ورجّح الحاجبي أن يتم تنظيم المبيعات بوسائل دفع بديلة من بينها «الكمبيالة» تجنباً لركود الحركة التجارية، مشيراً إلى أن التجار بدأوا فعلاً تطبيق القانون الجديد بعدم قبول أي شيكات مؤجلة يتجاوز مداها ديسمبر/ كانون الأول المقبل. ووفق أحدث بيانات البنك المركزي التونسي، أصدر التونسيون خلال الربع الأول من العام الجاري ما يزيد عن 6,1 ملايين شيك. وأظهرت البيانات أن المعاملات عبر وسيلة الدفع هذه انخفضت 3,41%، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، إلا أن إجمالي هذه التعاملات ارتفع بنسبة 4,8% ليصل إلى 30,9 مليار دينار (10,1 مليارات دولار). وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2023 رُفض نحو 90 ألف شيك بقيمة إجمالية 733 مليون دينار. وترى حسن الوجود بن مصطفى نائب رئيس كونفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية «كوناكت» أن القانون الجديد، لا يزال غامضاً، خاصة ما يتعلق بالفترة الانتقالية بين القانونين القديم والجديد. وقالت بن مصطفى في تصريح لإذاعة موزاييك المحلية أخيراً، إن الارتباك المتعلق بتطبيق بنود القانون الجديد خلق تعطيلاً في معاملات المؤسسات الاقتصادية خاصة الصغرى منها، داعية إلى ضرورة الاستعجال بإصدار الأوامر الترتيبية وتشغيل المنصة الرقمية في أقرب وقت ممكن. وينصح خبراء في المخاطر المالية بضرورة إعادة النظر في دور الكمبيالة وسيلة خلاص موثقة وإيجاد حلول للشيكات المؤجلة والموجودة حالياً في محافظ المؤسسات التجارية والمالية لضمان تحصيلها بعد دخول المنصة الإلكترونية للتعامل بالشيكات حيز العمل. ويرى الخبير المالي مراد الحطاب، أن حماية الدورة التجارية والاقتصادية من الركود يستوجب إيجاد بدائل فعالة لحماية الاستمرارية التعاملات الاقتصادية، خصوصاً في مجالات البيع بالتجزئة على غرار تسويق الأثاث والتجهيزات المنزلية ومواد البناء وغيرها من المنتجات الاستهلاكية التي يتم سداد ثمنها بالتقسيط. وأضاف الحطاب لـ«العربي الجديد» أن الشيكات المؤجلة وسيلة دفع وتداين تستعمل على نطاق واسع في تونس، وتساعد على تنشيط الحركة التجارية بين مختلف المتعاملين على الرغم من مخاطرها. وأكد أنه لا يمكن إنكار أن استعمال الشيكات كوسيلة ضمان أو سداد مؤجلة مخالف للقانون، غير أنه يلبي احتياجات الكثير من الأسر ويساهم في تنشيط الاستهلاك.

عدد القضايا المتعلقة بإصدار شيكات من دون رصيد يتجاوز 12 ألفا

وطالب بضرورة تدخل القطاع المصرفي لتوفير السيولة، بما يساعد الأفراد والمؤسسات الاقتصادية التي ترتبط معاملاتها بالشيكات على الاستمرار. وأكد أن «طيفاً واسعاً من التونسيين يعاني من محدودية القدرة الإنفاقية وإقصاء مالي متجذر يحرمهم من الحصول على التمويلات المصرفية الكافية وهو ما يجبرهم على اللجوء إلى استعمال الشيك بكثافة». وأشار إلى أهمية الحفاظ على محرّك الاستهلاك قاطرة للنمو الاقتصادي في ظل تباطؤ باقي المحركات خلال السنوات الماضية وضمان ديمومة نشاط الشركات، لا سيما الصغرى والمتوسطة وحمايتها من التعثر المالي والإفلاس.

موظفة في البنك المركزي التونسي (فتحي بلعيد/فرانس برس)

سورية

النظام يستولي على محاصيل «الذهب الأحمر»

غازي عنتاب ـ **محمد كركص**

يواصل النظام السوري، عبر قواته والميليشيات التي يدعمها، جني محاصيل الفستق الحلبي التي تعود ملكيتها لمهجري ريف إدلب الجنوبي الشرقي وريفي حماة الشمالي والشرقي، بعد الاستيلاء على أراضيهم. ويعرف الفستق الحلبي باسم «ذهب سورية الأحمر»، ويُعد من أهم المحاصيل الزراعية في البلاد. وقال الناشط مصعب الأشقر، المنحدر من ريف محافظة حماة، لـ«العربي الجديد»، إن قوات النظام تجني حالياً ملايين الدولارات من خلال حصاد محاصيل أراضي مواسم الفستق الحلبي في أكثر من 40 مدينة وبلدة وقرية ومزارعها في ريف إدلب الجنوبي الشرقي، وريفي حماة الشمالي والشرقي، والتي تعود ملكيتها للنازحين والمهجرين، الذين غادروا مناطقهم إلى الشمال السوري إبان الحملة العسكرية في عام 2019 على ريفي إدلب وحماة، شمال غربي سورية. وأكد الأشقر أن مؤسسات تابعة لحكومة النظام السوري تطرح مساحات واسعة من الأراضي المشجّرة بالفستق الحلبي، والتي تعود ملكيتها لنازحين ولاجئين، عبر مزادات علنية تحت مسمّى «الاستثمار»، في مناطق عدة في محافظة إدلب مثل مدينة خان شيخون ومزارعها، وبلدة التمانعة ومزارعها، وكل من بلدات موقا والهبيط وكفر سجنة وحيش وكفرياسين وصهيان والتح وتحتايا وأم جلال والهلبية والرقة والخوين، وغيرها. وأوضح أن الطرح شمل مناطق عدة أيضاً من ريفي حماة الشمالي والشرقي منها، لطمين وكفرزيتا ومورك ولحايا وطيبة الإمام ومعردس وصوران وكوكب والشعفة والفان الشمالي وخفسين وطيبة الاسم ومعان وقصر أبو سمرا والطليسية والكبارية وأم حارتين وقبيبات وكراح وعطشان وغيرها.

شجرة الفستق تعطي من 50 إلى 60 كيلوغراماً في كل موسم

وأشار الأشقر إلى أن القانون الذي وضعه النظام ولشرعنة استيلائه على هذه الأراضي، لا يمكّن أحداً من أقارب النازحين من زراعة الأرض إلا بتوكيل رسمي يجب أن يكون أمام القاضي أو عند النائب العام أو أي شخصية لها تمثّل رسميّ يسلك القضاء عند النظام، بينما النازحون لا يستطيعون الذهاب إلى مناطق النظام. ولفت إلى أن شجرة الفستق تعطي من 50 إلى 60 كيلوغراماً في كل موسم، موضحاً أن سعر كيلو الفستق يتراوح بحسب نوعيته من 3 إلى 4 دولارات، مؤكداً أن الأعمار المتوسطة لأشجار الفستق في أرياف إدلب وحماة الشمالية والشرقية يتراوح بين 50 إلى 60 سنة. يقول محمد الأطرش، وهو مزارع من قرية موقة القريبة من مدينة خان شيخون بريف إدلب الجنوبي، ونازح إلى ريف إدلب الشمالي، لـ«العربي الجديد»، إن «المخابرات الجوية، استولت على أرضي البالغة مساحتها 54 دونماً في عام 2019 بعد السيطرة على القرية وتهجير أهلها وسكانها إلى الشمال السوري».

السعودية

تحديات أمام الاكتفاء الزراعي

مسقط ـ **كريم رمضان**

«لم أكن أتخيل أننا سنصل إلى هذه المرحلة من الإنتاج». هكذا عبر سلمان العتيبي، مزارع سعودي في الخمسينيات من عمره، لـ«العربي الجديد»، عن سعادته بإنتاج حقول المانغو الممتدة أمامه في مزرعته بمنطقة جازان، جنوبي المملكة، مشيراً إلى أن هذه الأرض كانت قبل عقد من الزمان صحراء جرداء، بينما تساهم اليوم في تحول نوعي بالقطاع الزراعي السعودي.

وبحسب إحصاء رسمي نشرته وزارة البيئة والمياه والزراعة السعودية في مارس/آذار الماضي، ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من المانغو في المملكة إلى 68%، ما عكس تطوراً كبيراً في مجمل القطاع الزراعي، في إطار سعي المملكة لتعزيز أمنها الغذائي.

غير أن هذه النجاحات لا تخلو من تحديات، حيث يواجه القطاع الزراعي عقبات متعددة، أبرزها نقص المياه، وهو ما دفعها إلى اتخاذ خطوات جادة نحو تحسين كفاءة استخدام المياه في الزراعة، وفق تقرير صادر حديثاً عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، من بين هذه الخطوات تطبيق تقنيات الري بالتنقيط والري المحوري في العديد من المزارع، ما أدى إلى خفض استهلاك المياه بنسبة تصل إلى 30% في بعض المناطق.

مواطن يتحقق من جودة المزروعات في وادي العلا غربي المملكة، 25 أكتوبر 2022 (Getty)

يشير الخبير الاقتصادي، حسام عايش، لـ«العربي الجديد»، إلى أن بعض القطاعات الزراعية في المملكة حققت نجاحات ملحوظة، حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من التمور إلى حوالي 125%، ومن المانغو إلى نحو 68%، مؤكداً أن هذه النتائج جاءت نتيجة تفعيل استراتيجيات وسياسات جديدة، منها تقديم التسهيلات المصرفية للقطاع الزراعي، واستخدام التقنيات التكنولوجية والرقمية الحديثة.

لكن التحديات التي تواجه الزراعة السعودية، وأبرزها نقص المياه، والاعتماد على المياه الجوفية غير المتجددة، دفعت حكومة المملكة إلى التركيز على تطوير أدوات وتقنيات لتقليل هدر المياه واستهلاكها بشكل فعال، بحسب عايش، الذي يشير إلى تحديات أخرى مثل نقص المهارات والعمالة المحلية، حيث إن حوالي 86% من العمالة في هذا القطاع هي عمالة خارجية، وهو ما يعتبره عايش انعكاساً لقلة إقبال السعوديين على العمل في هذا القطاع، ما يؤثر بدوره على قطاع الأمن الغذائي. وعلى صعيد آخر، يعاني القطاع الزراعي السعودي عجزاً كبيراً في الميزان التجاري، إذ بلغت واردات المنتجات النباتية إلى السعودية في عام 2022 نحو 39 مليار ريال (10,4 مليارات دولار)، بينما بلغت الصادرات حوالي 10,62 مليارات ريال، ويتطلب هذا العجز زيادة النشاط في مجال التصدير والعمل على تقليل الفجوة بين الإنتاج والتصدير، مما يشكل تحدياً إضافياً يواجه القطاع، بحسب ما يرى عايش.

تحقيق

يطارد كابوس الإنفاق المدرسي أولياء أمور 26 مليون طالب في مصر، يعانون بالأساس ضغوطاً حادة بسبب غلاء المعيشة، إذ رفعت المدارس الخاصة والدولية رسومها بنسب تصل إلى 40% كما طاول الغلاء أسعار مستلزمات المدارس والتنقل

كابوس دفعات المدارس في مصر

زيادات هائلة تسحق ميزانيات أولياء أمور 26 مليون طالب

القاهرة ـ **عادل صبري**

تبدد الزيادة الهائلة في أسعار المدارس ومستلزماتها فرحة 26 مليون تلميذ وأسرهم في مصر للعام الدراسي، ويزيد من الضغوط تعديل مفاجئ أجرته وزارة التربية والتعليم على المناهج الدراسية بحذف مواد وتبديل أخرى، بين الفصول الدراسية، أربكت الإدارات التعليمية ومصروفات التعليم.

وتسير المصروفات الدراسية باتجاه صعودي متواصل بالأساس منذ سنوات، متأثرة بتعويم الجنيه وارتفاع الدولار، الذي يؤثر على كل مناحي الحياة في البلاد. ولجأت المدارس الحكومية إلى زيادة قيمة المصروفات بنحو 10%، تزيد إلى 50% في مدارس النيل الدولية للغات، التي تخلت عنها الحكومة وأسندتها جميعاً إلى شركة خاصة، في أغسطس/آب الماضي، فاوقفت فرصة رأتها أسر الطبقة الوسطى باب نجاة لها من الغلاء الفاحش بأسعار القبول في المدارس الدولية، التي قفزت أسعارها من متوسط 300 ألف جنيه إلى أكثر من 500 ألف جنيه (10,3 آلاف دولار) سنوياً.

تجبر المدارس الحكومية أهالي الطلاب على التبرع العيني والمادي، لتوفير وسائل تعليمية لأبنائهم الملتحقين بالتعليم المجاني، الذي يكفله الدستور، جعلت عشرات الجمعيات الأهلية، تشارك في إصدار «صكوك» تتراوح قيمتها ما بين 200 إلى 600 جنيه، تقدم لأشد الأسر فقراً، بما يضمن استمرار أبنائهم في التعليم العام.

في الأثناء تقدمت عدة بنوك بعروض لمنح قروض مصرفية لأولياء الأمور لمساعدتهم على دفع المصروفات الدراسية، وشراء مستلزمات المدارس، بمتوسط 100 ألف جنيه للفرد (نحو 2000 دولار)، تسدد على 36 شهراً، لكنها لم تجد صدى لدى الأسر، بسبب ارتفاع تكلفة الإقراض التي تزيد عن 30%، وكثرة الضمانات التي تطلبها الجهات المقرضة. وزادت أغلب مدارس اللغات الخاصة والدولية التي تحصل جزءاً من الرسوم بالدولار، والتي تخدم بالإجمال نحو مليوني طالب، رسومها بما يتراوح بين 20% إلى 40%، لحين ورود الأسعار المحددة من وزارة التربية والتعليم، خلال الشهرين المقبلين. وتستبق المدارس الأحداث أملاً في تغطية النفقات الهائلة التي أحيطت بها خلال الأشهر الماضية، جراء زيادة أسعار المحروقات بنسبة 35% على دفعتين و40% بقيمة الكهرباء وتضاعف سعر مياه الشرب، وتراجع الجنيه أمام الدولار من 31 جنيهاً إلى نحو 49 جنيهاً، خلال الفترة من مارس/آذار إلى أغسطس/آب 2024.

40%

زادت أغلب مدارس اللغات الخاصة والدولية التي تخدم نحو مليوني طالب مصروفاتها بما يتراوح بين 20% الى 40%، رغم عدم بت وزارة التربية والتعليم بعد في زيادة الرسوم للعام الدراسي الجديد.

وجاءت هذه الزيادة رغم عدم حصولها على قرارات رسمية بزيادة الأسعار من وزارة التربية والتعليم، بينما تُرجع المدارس قرارها إلى تراجع قيمة الجنيه، وارتفاع تكلفة التشغيل والنقل والبرامج الدراسية ومستلزمات المواد التعليمية المستوردة، وإلزام المدارس برفع الأجور والتأمين الاجتماعي على المدرسين والعاملين وفقاً لقرارات سيادية، وضعف العائد على الاستثمار من المشروعات التعليمية، أدى إلى تراجع حصة القطاع الخاص من إجمالي الاستثمارات في قطاع التعليم من 10% إلى 9%، خلال السنوات الأربع الماضية وفقاً لبيانات رابطة المدارس الخاصة.

وجه أصحاب المدارس طلبات بالزيادة الجديدة في قيمة المصروفات الدراسية، للإدارات التعليمية التابعة لها، وتعطل إصدارها بسبب التغيير الوزاري الذي جرى في يوليو/تموز الماضي، وأدى إلى تباطؤ صدور قرارات إدارية، بتغيير أسعار الالتحاق بالمدارس.

البنوك تعرض قروضاً للتعليم بفائدة تزيد على 30%

تراجع حصة القطاع الخاص في الاستثمارات بقطاع التعليم

وتحدد وزارة التعليم 7% حداً أقصى لزيادة المصروفات سنوياً، وفي حالة تأثر القيمة بزيادة سعر الدولار وارتفاع معدلات التضخم، يمكن لإدارات المدارس طلب استثناء يتجاوز تلك النسبة، من وزير التربية والتعليم واتجهت أغلب المدارس إلى عدم البت في تشغيل أسطولها الخاص بنقل الطلاب، على الرغم من الزيادة الكبيرة التي حملتها للأسر، خشية الدخول في مشاحنات مع أسر الطلاب، حول الأسعار الجديدة، بينما لجأت مدارس أخرى إلى شركات رحلات لإدارة نقل الطلاب للمدارس، هرباً من تكلفة التشغيل وزيادة أسعار السيارات والمحروقات وقطع الغيار، بمعدلات كبيرة، لا يمكن التنبؤ بمسارها خلال العام الدراسي. أحدث التحول المفاجئ ارتباكاً بين الأسر التي وقعت في حيرة، بسبب عدم قدرتها على تدبير بدائل للانتقال، وترشيد استخدام السيارات الخاصة، بسبب ارتفاع سعر الوقود وقطع الغيار، وتعارض الأمر مع مواعيد وظائفهم. لم تتوقع هويدا إسماعيل أن تتحول بداية العام الدراسي إلى كابوس مزعج يلاحقها بزيادة كبيرة في الرسوم المدرسية، وأن يدفعها للبحث على مدار الساعة عن وسيلة خاصة تنقل أولادها إلى مدرستهم. تبحث السيدة الثلاثينية على مدار الساعة، بين مجموعات الأمهات، التي انضمت إليها على وسائل التواصل الاجتماعي، بدأب عن سيارة أجرة، يمكنها أن تنقل ابنيها، أحدهما في مرحلة رياض الأطفال والآخر في الصف الثاني الابتدائي، لتفاجأ أن السعر تضاعف، ولم يعد لأطفالها مكان. تدرك السيدة صعوبة المهمة، مع تقديم المدرسة موعد دخول الطلاب منتصف سبتمبر/أيلول الجاري، بينما الوقت الرسمي في الثاني عشر من الشهر. تستهدف المدرسة الواقعة في حي الدقي بالعاصمة القاهرة، تنظيم دخول الطلاب على دفعات زمنية، لتضمن انتظام الجميع مع بداية الموعد الرسمي للدراسة، بينما الأسر ما زالت منهكة بتحضير احتياجات أبنائها من ملابس وأدوات مدرسية ووسائل تنقل.

تروي هويدا لـ«العربي الجديد» كيف وقعت في الارتباك، حيث ربطت بين حصولها على مبلغ مالي كبير من الجمعية (وهي وسيلة إدخار تشاركية بين الأفراد) التي شاركت بها منذ يناير/كانون الثاني الماضي وبداية سبتمبر/أيلول، لسداد مصروفات الدراسة وشراء الاحتياجات. لم تدرك هويدا خبرة من سبقوها، عندما اختارت الشهر التاسع لقبض الجمعية التي يشارك بها نحو 12 شخصاً بمبلغ شهري 3000 جنيه، بينما أصحاب الخبرة حصلوا عليها خلال الشهرين السابع والثامن، ليتمكنوا من مواجهة احتياجاتهم قبل الدراسة بفترة زمنية مقبولة. تنتظر السيدة انفراج الأزمة المالية، بينما تبحث، بأي ثمن، عن سبل حل أزمة الانتقالات المربكة لأعمالها وحياتها اليومية. تذكر هويدا أنها أجلت شراء احتياجات ابنيها لمستلزمات المدارس إلى الخامس من هذا الشهر، لحين افتتاح الحكومة معارض «أهلاً بالمدارس» التي وعدت بأن تكون زيادة أسعارها في حدود 10%، وتقديم تخفيضات تصل إلى 30% على الأدوات المكتبية والملابس، منوهة إلى بحثها عن بدائل رخيصة تمكنها من تحمل الزيادة الهائلة بتكلفة الدراسة، والانتقالات، في ظل حياة أصبحت صعبة على الجميع.

تلميذات في مدرسة ابتدائية بمحافظة الجيزة جنوب القاهرة (الأناضول)

مصلحة الضرائب تحذر من الفواتير الوهمية

حذرت مصلحة الضرائب في مصر الممولين من مغبة التعامل بالفواتير الوهمية، مشيرة إلى أن ذلك يعد جريمة تهرب ضريبي يعاقب عليها القانون. وقالت رئيسة المصلحة، رشا عبد العال، في بيان، أمس السبت، إن التعاملات الوهمية لبعض الممولين المسجلين، لدعم الطلاب غير القادرين، وطبقة متوسطة تخر قواها الشرائية، في ظل تصاعد موجات الغلاء، وقلة قادرة على دفع تكاليف تزيد عن 500 ألف جنيه للالتحاق بمدارس دولية وشراء ملابس ومستلزمات تبلغ قيمتها نحو 50 ألف جنيه للطالب.

وجه حق، لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالها. تخطط وزارة المالية لزيادة الإيرادات الضريبية بنحو 30,5% في موازنة العام المالي الجاري لتصل إلى أكثر من تريليوني جنيه (نحو 41 مليار دولار)، مستهدفة توسيع القاعدة الضريبية عبر تعميم نظام الفواتير الإلكتروني. في المقابل كانت دراسة صادرة عن مركز حلول للسياسات البديلة في الجامعة الأميركية بالقاهرة، قد أشارت إلى أن معدلات التضخم المرتفعة في مصر سبّبت تراجع القيمة الحقيقية للضرائب العامة خلال الفترة من 2017، حتى نهاية العام المالي الماضي.